عقار الانهاك له ولا الشيء منه الا بوفاء الجملة المعينة اعلاه او يقول وكل الراهن المرتهن المذكور جميع الدار المحدودة اعلاه بحقوقها كلها بايعة غير مشفوعة وتسلم مثلها شرعا بعد الرؤية والعادة الشرعية واشهد عليها بذلك فصح منهما والسلام وجب بتابع كذا **فصل** وان اتفقا على عود اليد الراهن ليستغل به كتب رهنا صحيحا شرعيا معادا اليد الراهن المسمى اعلاه ليستغل به بما لا يضر المرتهن مع بقاء حكم الرهن وان اتفقا على ان يكون الرهن تحت يد عدل كتب رهنا صحيحا شرعيا مسلما بتصرف الراهن الى قوله لان الذي اتفق الراهن والمرتهن ان يكون الرهن عند فلان وانه

فتسلم منه تسلما شرعيا **فصل** وان كان الراهن استعار المرهون كتب وبعد تمام وصفه وقد حضر فلان بن فلان واعار المقر المسمى اعلاه جميع كذا بصفاته كما تقدم بعرضه عند رب العيار المذكور اعلاه على ما يأتي في ذمته له من احد انواع عارية شرعية لازمة مثل المستعير المسمى اعلاه ذلك منه تسلما شرعيا وتسلم ذلك او يكتب عارية صحيحة شرعية مسلم تسلما شرعيا بتصرف منه ثم رهن عند رب العيار المسمى اعلاه وعلى كل جزء من رهنا صحيحا شرعيا لازما بتصرف ابيد المرتهن ولا شيء منه الا باداء الجملة المعينة اعلاه بعد ان كان المرهون بيد المرتهن او عند عدل كتب على ما تقدم شرحه وان وكل الراهن في بيع المرهون عند حلول الاجل وكل الراهن المسمى اعلاه المرتهن المسمى اعلاه رب العيار المسمى اعلاه بما يراه من ثمن المثل فباع وقبض الثمن

العقار ونحوه من الثمن المذكور تغير البدن المغير اعلاه وما فضل كان للراهن المذكور وان تعذر وفاء الدين كان على الراهن قضاؤه وكالة صحيحة شرعية مستجمعة لشروطها الشرعية وكالة صحيحة شرعية كذا عن ذلك بعد وكيله عنه وهي مسألة مختلف بها قال ابو حنيفة رحمه الله لا يصح وقال الشافعي يصح وهو جائز على قول من يجوز تعليق الوكالة بشرط **فصل** ما لحاد واحد من الاب والجد ان رهن من نفسه لابنه ومن ابنه لنفسه ولا يجوز ذلك لغير هما من الوصي والحاكم وامينه **مسطور** ان الارتهان لليتيم يكتب بعد تمام الكلام على المرتهن ومن المقر المسمى اعلاه عند الوصي المذكور على العيار المغير اعلاه وعلى كل جزء ومن ما ذكر انه له وملكه وبيده وتحت تصرفه لما حبه الرهن و القاضي الفلاني او الحنفي الفلاني وبوصف ويضبط كما تقدم رهنا صحيحا شرعيا لازما بتاتا المسمى المرهون المغير اعلاه الى اكمل من الدين المذكور اعلاه وسلم منه تسلما شرعيا وصار بيد العيار المغير اعلاه حسبما شرح اعلاه الا ان كان او الشيء منه الا باداء الجملة المعينة اعلاه بعد الرؤية والعادة الشرعية وبعد **مسطور** يتقرر الرجوع الرهن يكتب ظهر المسطور اشهد وهو رب العيار المذكور باطنه انه تسلم رهنية الشيء المغير عنه باطنه تسلما شرعيا وقبض حوزا شرعيا بعد الرؤية الشرعية ووقع الاشهاد بذلك في تاريخ الفلاني **باب الحجر** بعد التفليس او من جهة الجد او كان العديم طفلا او مجنونا او سفيها وكان للبيع حالا او مؤجلا ولم يتفق عليه من الغرماء الحالي ببيع ما بحضرته ويقسم الحاصل بين ما يستحق الغرماء فيهم فان ظهر بعد القسمة مال للمفلس فيرجع الغرماء بحقوقهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)